

المديونية العربية: قيود ومحاولات انفكاك

الدكتور منذر خدام*

تاريخ الإيداع 24 / 4 / 2007. قبل للنشر في 3/10/2007

□ الملخص □

يهدف البحث إلى الكشف عن واقع المديونية الراهن، وعن عبئها على اقتصاديات الدول العربية، وعن الأسباب التي دفعت الدول العربية إلى الاستدانة، والوقوع، بالتالي، في فخ المديونية، في محاولة لاقتراح الحلول والمخارج الممكنة منه.

نتيجة للدراسة والبحث تبين لنا أن حجم الديون الداخلية العربية قد بلغ في نهاية عام 2000 نحو 304 مليار دولار، بزيادة 28.1 مليار دولار عن حجمها في نهاية عام 1999؛ أي ما يعادل نحو 10 بالمئة، لتصبح في نهاية عام 2004 نحو 340 مليار دولار، محققة زيادة تصل إلى نحو 11.84 بالمئة مقارنة مع حجمها في عام 2000.

من جهتها المديونية الخارجية للدول العربية فقد بلغت في نهاية عام 2000 نحو 144 مليار دولار، متراجعة عن مستواها في عام 1995 بنحو 9.6 بالمئة، لتصبح في عام 2005 نحو 149 مليار دولار، محققة زيادة تصل إلى نحو 3.76 بالمئة مقارنة.

وعموماً جميع البلدان العربية غير النفطية، قد وقع في فخ المديونية ولم يخرج منها سوى سورية. فبعد أن وصلت ديونها إلى أكثر من 21 مليار دولار في عام 2000، تراجعت ديونها إلى أقل من خمسة مليارات من الدولارات في عام 2005.

كلمات مفتاحية: المديونية، الدين الداخلي، الدين الخارجي، عبء الدين، فخ المديونية.

* أستاذ في قسم الاقتصاد الزراعي في كلية الزراعة - جامعة تشرين - اللاذقية - سورية.

Arab Debts: Restrictions and Librating Attempts

Dr. Mounzer Khaddam *

(Received 24 / 4 / 2007. Accepted 3/10/2007)

□ ABSTRACT □

For many reasons, we found it appropriate to put Arab debts under the spot light exploring its present situation, consequences to the economies of the Arab countries, and reasons that led the Arab countries to the trap of debts. Consequently we attempt to suggest solutions and possible way-out to present debts.

The result of our study showed that internal Arab debts were 304 billion dollars by the end of 2000, increasing 28.1 billion dollars compared to end of 1999. This represents 10% rate of increase. The debts become 340 billions dollars end of 2004 which constitute 11.84% rate of increase when compared to 2000.

On the other side, external debts of the Arab countries were 144 billion dollars end of 2000 which is 9.6% less than that in the year 1995. However, debts reached 149 billions dollars in 2005, an increase by 3.76% compared to year 2000.

Generally, all non-petrol producing Arab countries fall into debt traps. Syria was the only Arab country to repay debt reaching less than 5 billion dollars in 2005 as compared to 21 billion dollars in 2000.

Keywords: Debt, Internal debt, external debt, debt trap.

*Professor, Department of Agricultural Economics, Faculty of Agriculture, Tishreen University, Lattakia, Syria.

1- مقدمة:

من أخطاء السياسات التنموية العربية اعتمادها على الاستدانة لتمويل برامج التنمية المختلفة دون مراعاة لإمكانية تسديدها، بحيث وصل حجم الديون العربية في أواخر عام 2004 إلى أكثر من 500 مليار دولار، تبلغ خدماتها السنوية نحو 20 مليار دولار. ومن المعروف أن آلية اشتغال النظام المالي الدولي، الذي تديره وتشرف عليه المؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، يقود المدين إلى مزيد من الاستدانة، ومن ثم الرضوخ إلى شروط الدائنين، الذين يمثلهم نادي باريس. وبالفعل فإن أغلب الدول العربية قد وقع في فخ المديونية، ورضخ بالتالي لشروط المؤسسات المالية الدولية، وقبل وصفاتها المعروفة للإصلاح الاقتصادي، ومنها من فاوض نادي باريس لإعادة جدولة ديونه، أو أخذ يفاوض منذ مطلع القرن الحالي [1].

قبل الدخول في تفاصيل المديونية العربية، وما يترتب عليها من آثار اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، لا بد من الإشارة إلى أن مفهوم المديونية العربية ليس واحداً جامعاً، بل تختلف دلالاته من بلد عربي لآخر. وعموماً يكن التمييز بين المديونية الهيكلية، والمديونية العائدة إلى نقص في السيولة. المديونية الهيكلية تنطبق على الدول العربية غير النفطية، التي يُشك في قدرتها على الخروج من فخ المديونية، الذي أوقعت نفسها فيه، وذلك من خلال الاستمرار في نهجها التنموي السابق. أما المديونية العائدة إلى نقص في السيولة فتشمل جميع الدول النفطية، وهي ناجمة بالدرجة الأولى عن الحروب في الخليج، والإفراط في الاستهلاك البذخي والأمني [2].

2- أهمية البحث وأهدافه:

تقع المديونية العربية غالباً في الدائرة المظلمة إعلامياً، وهي في الغالب الأعم بعيدة عن متناول الباحثين، وفي مجمل الأحوال لا رأي للمواطن العادي، الذي يقع عبئها عليه، في سياسات الاستدانة، وفي كيفية صرف الأموال المستدانة. لهذه الاعتبارات وجدنا من المناسب تسليط الضوء على واقع المديونية العربية، طامحين إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- الكشف عن واقع المديونية العربية، الداخلية والخارجية، إجمالاً، وفي كل قطر عربي.
- 2- الكشف عن عبء هذه المديونية على اقتصاديات الدول المديونة.
- 3- الكشف عن أسباب الاستدانة.
- 4- إيجاد الحلول والمخارج الممكنة للخروج من فخ المديونية.

3- طريقة البحث ومواده:

سوف يعتمد البحث بالدرجة الأولى على المنهج الوصفي التحليلي في معالجته لموضوعه. أما بالنسبة لمصادر بيانات البحث فهي متعددة، بعضها دولي (البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي)، وبعضها الأخر عربي (صندوق النقد العربي وما يصدره من تقارير اقتصادية سنوية..) وبعضها وطني محلي. (انظر مراجع البحث).

4- النتائج والمناقشة:

تنقسم المديونية العربية إلى مديونية داخلية، ومديونية خارجية. المديونية الداخلية تشمل جميع الالتزامات المالية التي في ذمة الدولة والهيئات والمؤسسات العامة تجاه الاقتصاد الوطني، أما المديونية الخارجية فتشمل الالتزامات المالية التي في ذمة البلد ككل تجاه الخارج والتي تكفلها الدولة.

4-1 المديونية الداخلية:

تشير البيانات المتوفرة أن حجم الديون الداخلية لجميع الدول العربية باستثناء العراق والسودان والصومال وموريتانيا (لا تتوفر بيانات عنها) قد بلغ في نهاية عام 2000 نحو 304 مليار دولار؛ بزيادة 28.1 مليار دولار عن حجمها في نهاية عام 1999؛ أي ما يعادل نحو 10 بالمئة، لتصبح في نهاية عام 2004 نحو 340 مليار دولار، محققة زيادة تصل إلى نحو 11.84 بالمئة مقارنة مع حجمها في عام 2000 [3]. غير أن مقارنة المديونية الداخلية العامة للدول العربية بالنتائج المحلي الإجمالي يعطي صورة مختلفة بعض الشيء. لقد نما الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام 2000 بمقدار 10.9 بالمئة مقارنة مع حجمه في نهاية عام 1999 بحيث وصل إلى 545.7 مليار دولار، ليصبح في نهاية عام 2004 نحو 660 مليار دولار، محققاً زيادة تصل إلى 20.95 بالمئة مقارنة مع حجمه في عام 2000. وبالتالي فإن نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي قد تراجعت بمقدار 0.4 بالمئة، في عام 2000 مقارنة مع عام 1999، لتتراجع من جديد بمقدار 4.20 بالمئة في عام 2004 مقارنة مع عام 2000 [3،4]. ومع أن هذه النسبة ضئيلة إلا أنها تؤثر إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي قد فاق معدل نمو الدين العام الداخلي منظوراً إليه عامّةً. غير أنه من منظور كل دولة عربية على انفراد فإن حركة المديونية الداخلية قد تختلف. فبينما نجد أن نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت في كل من الكويت و اليمن وقطر والبحرين والجزائر وجيبوتي وعمان، وقد وصلت نسبة هذا الانخفاض في الكويت إلى 12.8 بالمئة وفي اليمن إلى 11 بالمئة، بالمقابل فقد ازدادت نسبة المديونية الداخلية إلى الناتج المحلي الإجمالي في كل من الأردن وسورية وتونس والمغرب ولبنان [3،4].

ومن حيث طبيعة الدين الداخلي للدول العربية فقد توزع على ما يسمى بأدوات الدين القابلة للتداول، وهي تشمل أدوات الخزينة والسندات الحكومية، وعلى التسهيلات المصرفية غير القابلة للتداول. في عام 2000 بلغت نسبة الدين العام الداخلي القابل للتداول من إجمالي الدين العام الداخلي نحو 44.2 بالمئة؛ أي بزيادة مقدارها 0.9 بالمئة عنها في عام 1999، وهذا يعني تراجع نسبة التسهيلات المصرفية بالنسبة ذاتها خلال الفترة المدروسة، وتفاقت هذه الظاهرة في السنوات التالية [3].

ومن أسباب تفاقم المديونية الداخلية العربية عجز الموازنات العامة للدول العربية، الأمر الذي دفع الحكومات العربية إلى سلوك طرق مختلفة لسد هذه العجزات. ففي حين لجأت الأردن والجزائر وتونس وعمان والبحرين إلى إصدار أدوات الدين القابلة للتداول في الأسواق المحلية، اعتمدت سورية وجيبوتي على مصادرها التقليدية. أما مصر فقد لجأت إلى الاقتراض من المصارف الوطنية، واعتمدت الإمارات العربية المتحدة على استثماراتها، وفي حال الضرورة كانت تسحب من احتياطات الدولة. فقط تونس ولبنان لجأتا إلى إصدار السندات الدولية، إلى جانب إصدار أدوات الدين القابلة للتداول محلياً [3].

أمام هذا الوضع الخطير والمتفاقم للمديونية الداخلية العربية كان لا بد من التساؤل حول كيفية إدارتها بما يخفف من أعبائها الاقتصادية والاجتماعية. غير أن الجواب عن هذا التساؤل لم يكن واحداً في جميع الدول العربية. ففي

حين لجأ المغرب إلى تحسين إدارة الدين العام وتطوير أسواقه ووضع ضوابط تنظم عملية التداول في الأسواق الثانوية، لجأ لبنان إلى زيادة حصة الدين بالعملة الأجنبية وتخفيض حصة الدين بالعملة المحلية، وتفضيل القروض الميسرة، والعمل على تطوير إدارة الدين العام بما في ذلك آليات حفظه وتسويته. أما مصر وتونس واليمن والأردن فقد لجأت إلى الأسواق الثانوية لأدوات الدين العام وعملت على تنشيطها، وخصوصاً تطوير أسواق إعادة الشراء، والحفظ المركزي، لعمليات تداول السندات الحكومية [5] [6].

4-2 المديونية الخارجية:

تشمل الديون العربية الخارجية جميع الالتزامات المالية التي في ذمة الدول العربية ورعاياها تجاه مقرضيه من الدول الأجنبية ومؤسساتها المالية أو المؤسسات المالية الدولية سواء أكانت هذه القروض طويلة الأجل أم قصيرة الأجل، مضمونة أم غير مضمونة، رسمية كانت أم خاصة.

تشير بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2000 وما بعده، أن إجمالي الديون العربية الخارجية قد بلغت في نهاية عام 2000 نحو 144 مليار دولار، متراجعة عن مستواها في عام 1995 بنحو 9.6 بالمئة، لتصبح في عام 2005 نحو 149 مليار دولار، محققة زيادة تصل إلى نحو 3.76 بالمئة مقارنة مع عام 2000. وإذا أضيف إليها ديون مجلس التعاون الخليجي البالغة 51 مليار دولار، وديون العراق البالغة 126 مليار دولار وديون ليبيا البالغة 4 مليارات يصبح إجمالي الديون العربية الخارجية نحو 330 مليار دولار [7]. انظر الجدول (1)

الجدول (1) الديون العربية الخارجية (مليون دولار)

البلد	1995	2000	2005	مقدار التغير % 1995/2000	مقدار التغير % 2000/2005
جيبوتي	165.3	400	431.6	141.98	7.90
الصومال	2678	2555	-----	4.59-	-----
عمان	3181	3555	4385.9	11.75	23.37
لبنان	1332.4	6870.8	19176.6	415.67	179.10
موريتانيا	2320	1500	2133.7	35.34-	42.24
اليمن	6217	4935.3	5167.8	20.61-	4.71
الأردن	6299	6753	7122.0	7.20	5.46
تونس	10923	11568	19040.0	5.90	64.59
السودان	17603	15938	27549.0	9.49-	72.85
سورية	21318	21272	4903.0	0.21-	76.95-
المغرب	22445	16372.1	12444.0	27.05-	23.99-
مصر	31776	27109	29692.0	14.68-	9.52
الجزائر	32781	25000	17191.0	23.73-	31.23-
المجموع	159138.7	143828.3	149237.3	9.62-	3.76

المصدر: التقارير الاقتصادية العربية الموحدة لعام 2000 وما بعده. انظر أيضا [8]

تبين معطيات الجدول (1) أن هناك خمس دول عربية هي جيبوتي وعمان ولبنان والأردن وتونس، قد سجلت مديونيتها الخارجية في عام 2000 بالمقارنة مع مديونيتها في عام 1995، زيادة بمقدار نحو 6565.7 مليون دولار؛ أي ما يعادل نحو 29.8 بالمئة. وقد تحقق أعلى زيادة في المديونية الخارجية في لبنان (5538.4 مليون دولار)، في حين تحقق أدنى زيادة في تونس (645 مليون دولار). أما الدول العربية الأخرى الواردة في الجدول فقد تراجع مديونيتها الخارجية بمقدار 22.4 مليار دولار أي ما يعادل نحو 16.3 بالمئة. وقد حققت موريتانيا أعلى نسبة في تراجع مديونيتها الخارجية (35.3 بالمئة)، في حين حققت سورية أدنى نسبة تراجع في مديونيتها الخارجية (0.2 بالمئة).

ومن جهتها بيانات عام 2005 بالمقارنة مع بيانات عام 2000 تعطي مؤشرات مختلفة بعض الشيء. فجميع الدول العربية المذكورة في الجدول، باستثناء سورية والمغرب والجزائر، قد زادت مديونيتها. وقد سجلت لبنان أعلى معدل زيادة في مديونيتها الخارجية بنسبة 179.10 بالمئة، تلتها السودان بمعدل 72.85 بالمئة، ومن ثم جاءت تونس بنسبة 64.59 بالمئة، أما اليمن فقد نمت مديونيتها بنسبة 4.71 بالمئة فقط، تلاه الأردن بنسبة 5.46 بالمئة، وجيبوتي بنسبة 7.95 بالمئة.

ما يلفت الانتباه في بيانات 2005 تراجع المديونية السورية بنسبة كبيرة بلغت - 76.95 بالمئة، منخفضة بذلك من مستوى 21272 مليون دولار إلى مستوى 4903 مليون دولار. وانخفضت أيضا مديونية الجزائر بنسبة -31.23 بالمئة، تلتها المغرب بنسبة -23.99 بالمئة.

الأرقام الواردة في الجدول (1) عن حجم الديون العربية الخارجية لا تعطي صورة واضحة بما فيه الكفاية عن تقل هذه الديون، لذلك لا بد من مقارنتها بالنتائج المحلي الإجمالي. لهذا الغرض أنظر معطيات الجدول (2).

الجدول (2) نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي %

البلد	2000	2005	معدل التغير
الأردن	79.8	56.0	-29.82
تونس	59.8	66.1	10.53
الجزائر	46.2	16.8	-63.63
جيبوتي	50	61	22
السودان	157	96.8	-55.17
سورية	21.6	17.5	-18.98
عمان	17.9	14.3	-20.11
لبنان	41.9	87	107.63
مصر	27.8	33.3	19.78
المغرب	48.2	23.9	-50.41
موريتانيا	211.9	110.1	-48.04
اليمن	51.1	31.7	-39.13
المجموع	44	36.1	-17.95

المصدر: الملحقان (6/9) و (2/2) من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006 [9]

تبين معطيات الجدول (2) أن نسبة الدين العام الخارجي للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2005 قد بلغت نحو 36.1 بالمئة، متراجعة عن مثيلتها في عام 2000 بمقدار 17.95 بالمئة، وهذا بحد ذاته يمثل نجاحاً ملحوظاً في إدارة الدين الخارجي. أما من منظور كل دولة عربية على حدة فيلاحظ تفاوت في معدلات التغيير، ففي حين زادت نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2005 مقارنة مع مثيلتها في عام 2000 لكل من لبنان و تونس وجيبوتي ومصر، فقد تراجعت هذه النسبة لدى بقية الدول العربية. وقد سجل لبنان أعلى معدل نمو في مديونيته الخارجية بالعلاقة مع ناتجه المحلي الإجمالي (107.63 بالمئة)، في حين حققت الجزائر أعلى نسبة تراجع في مديونيتها الخارجية بالعلاقة مع ناتجها المحلي الإجمالي (-63.63 بالمئة).

من تفاصيل المعطيات في الجدول (2) يتبين أن جميع الدول العربية تزرح تحت ثقل المديونية الخارجية بتفاوت حسب المعايير الدولية. فالدول العربية التي يقل لديها نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي عن 20 بالمئة تعدّ في وضع مريح. ضمن هذه الفئة يقع كلٌّ من الجزائر وسورية وعمان. أما الدول التي يتراوح لديها نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي بين 20 بالمئة حتى 50 بالمئة فتعدّ في وضع معتدل. ضمن هذه الفئة يقع كلٌّ من مصر والمغرب واليمن. أما الدول التي تزيد فيها نسبة الدين الخارجي عن 50 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي فتعدّ في وضع صعب. ضمن هذه الفئة يقع كلٌّ من الأردن وتونس والسودان ولبنان وموريتانيا.

إن الوفاء بخدمة الدين الخارجي يتوقف عادة على حجم الصادرات من السلع والخدمات، ولذلك فإن مقارنة خدمة الدين الخارجي مع حجم الصادرات من السلع والخدمات يلقي مزيداً من الضوء على عبء المديونية العربية الخارجية، لهذا الغرض انظر الجداول (3).

الجدول (3) إجمالي خدمة الدين وكنسبة من حجم الصادرات من السلع والخدمات

الدولة	2005		2000	
	نسبة من الصادرات %	مليون دولار	نسبة من الصادرات %	مليون دولار
الأردن	9.1	594.2	18.1	638.6
تونس	13.7	1951	21.5	1855
الجزائر	12	5846	19.9	4500
جيبوتي	7.5	29.7	7.5	15.1
السودان	6	292	7.5	136.8
سورية	5.5	338	6.8	350
عمان	5.7	940.7	7.9	951
لبنان	23.1	3012	34.3	975
مصر	9.7	3111	8.6	1782
المغرب	10	2402	18.9	2556
موريتانيا	26.2	142.7	36.3	137
اليمن	2.8	198.4	5.2	217.7
المجموع	10.8	18857.7	15.1	14114.2

المصدر: الملحق (8/9) والملحق (9/9) للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006. [9]

تبين معطيات الجدول (3) أن خدمة الدين الخارجي العربي قد ازدادت بمقدار 4743.5 مليون دولار في عام 2005 بالمقارنة مع عام 2000، أي ما يعادل 33.6 بالمئة، في حين ازدادت قيمة الصادرات خلال الفترة ذاتها بمقدار 81136.82 مليون دولار، أي ما يعادل نسبة 86.80 بالمئة. من منظور كل دولة عربية على حدة فقد تراجعت خدمة الدين الخارجي كنسبة من الصادرات من السلع والخدمات في جميع الدول العربية باستثناء مصر. واستناداً إلى المعايير الدولية، فإن عبء المديونية بالقياس إلى حجم الصادرات من السلع والخدمات في عام 2005 كان معتدلاً (أقل من 20 بالمئة) في جميع الدول العربية باستثناء كل من لبنان وموريتانيا التي تصنف ضمن المستوى المرتفع (أكثر من 20 بالمئة).

4-3- مآزق المديونية العربية وإمكانية الخروج منه:

لم يعد يجادل أحد في أن الدول العربية قد وقعت في فخ المديونية بدرجات مختلفة، وأصبح هاجس الخروج منه يشكل همماً عاماً، لا سبيل إلى تجاوزه باتباع السياسات التنموية السابقة. لذلك فإن البحث عن إمكانية للخروج من مأزق المديونية الذي تتخبط فيه الدول العربية يتطلب قبل كل شيء التشخيص الدقيق لأسباب تنامي الديون العربية وواقعها الراهن ومن ثم البحث في المخارج الممكنة والمحتملة.

4-3-1 الدائرة الخبيثة للتنمية العربية:

إن أزمة المديونية العربية هي تعبير عن الأزمة البنوية التي تعيشها الاقتصاديات العربية، وبالتالي فهي أزمة هيكلية متعددة الأبعاد والأسباب. فهي تارة أزمة نمو وبطالة، وتارة أخرى تتجلى بصورة عجوزات كبيرة ومستمرة في موازين المدفوعات، أو على شكل ميل إلى التمويل بالتضخم.. الخ.

من حيث المبدأ عموماً يمكن القول إن أزمة المديونية العربية قد بدأت في أوائل السبعينات من القرن الماضي، لتتفجر في عقد الثمانينات منه، ومنذ ذلك الوقت وهي أخذت بالتفاقم سنة بعد أخرى. وإذا كانت الأسباب الحقيقية لتنامي المديونية العربية وتحولها إلى أزمة جدية تعود من حيث الأساس إلى طبيعة الأنظمة السياسية العربية، وسياساتها الاقتصادية، التي تكشف عن ميل واضح نحو تنمية النزعات الاستهلاكية التبذيرية على حساب المشاريع الصناعية والزراعية والتجارية، خصوصاً بعد فيض السيولة المالية التي نتجت عن ارتفاع أسعار النفط بعد حرب تشرين في عام 1973، وتجدها بعد عام 2003، وكذلك إلى تهريب الأموال إلى الخارج بدلاً من مراكمتها في الداخل، وإلى الإفراط في الصرف على مشاريع الأبهة، وعلى المشاريع الأمنية.. الخ. في إطار هذا المناخ العام تراجع النمو في الاقتصاديات العربية، وظهر ما يسمى بالنمو السلبي للنتائج المحلي الإجمالي. وترافق ذلك مع تسارع ارتفاع معدلات التضخم المترافقة بارتفاع مستمر في الأسعار وتراجع في الإنتاج والتجارة. ومن المعروف أن للتضخم آثاراً اقتصادية واجتماعية سلبية، فهو يضعف من القوة التنافسية للصادرات العربية من خلال زيادة تكاليف إنتاجها، ويرفع من أسعار الواردات، وبالمحصلة تتراجع عائدات التجارة الخارجية ويحصل الخلل في الموازين التجارية. أضف إلى ذلك فإن التضخم يشجع على تهريب الأموال إلى الخارج ويضعف من جاذبية المناخ الاستثماري الداخلي ويعمق من التمايزات الاجتماعية، كما يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تآكل مدخرات الفئات المتوسطة ومحدودة الدخل، وبالنتيجة تتعمق الفجوة المالية للدولة لصالح التزاماتها المالية الخارجية. ومما يزيد الطين بلة أن نهج التنمية التضخمي الذي تبنته الحكومات العربية بناء على نصائح المؤسسات المالية الدولية كانت له منعكسات اجتماعية سلبية عديدة تجلت في تراجع القوة الشرائية للمداخيل النقدية، مما تسبب في تدني مستويات المعيشة. ويدرك الاختصاصيون في الشؤون الاقتصادية أن تدني متوسط الدخل الحقيقي للفرد هو تعبير مكثف عن تدهور الاقتصاد، ونمو التخلف، وتراجع مؤشرات الحياة. وإذا

كانت هذه هي حالة جميع الدول العربية، فإن الصورة تبدو أكثر قتامة في البلدان العربية غير النفطية، وتتجلى على شكل أزمة غذاء وأزمة سكن وأزمة صحة وأزمة تعليم وأزمة مواصلات، وتزايد في معدلات الوفيات وانخفاض في متوسط العمر. الخ. [10]

من جهة أخرى أخذت البطالة في الدول العربية تسجل معدلات عالية بحيث وصلت إلى 15-20 بالمئة متحولة بذلك إلى أزمة هيكلية، فلم تعد تتناسب أعداد اليد العاملة المتزايدة مع توفر العوامل الاقتصادية الأخرى مثل الموارد الطبيعية ورأس المال والتنظيم الجيد للنشاطات الاقتصادية.

إن السياسات الاقتصادية العربية الخاطئة، وتبني خيارات تنمية غير مناسبة قادت الاقتصاديات العربية إلى حلقة خبيثة من الأزمات المتتالية. فالخلل في السياسات الاستثمارية أدى إلى أزمة نمو حادة أنتجت بدورها حالة من الركود المصحوب بارتفاع الأسعار، أدت هي الأخرى إلى وضعية تضخمية تسببت في تدهور شروط التبادل التجاري الخارجي، فاقم بدوره من الاختلالات المالية للدولة، وهذه بدورها قادت إلى مزيد من الاستدانة من الخارج، فمى التضخم والركود من جديد، وتدهورت مؤشرات النمو لتبدأ دورة جديدة من الأزمات وهكذا دواليك [11].

4-3-2 الأسباب الخاصة للاستدانة:

من النتائج المباشرة لاستمرار العجز في موازين المدفوعات العربية نمو المديونية العامة للدولة وتفاقمها، وخاصة مديونيتها الخارجية. لقد وقعت أغلب الدول العربية في الحلقة المفرغة للمديونية، فاستمرار العجز في موازين المدفوعات العربية يقود إلى مزيد من الاستدانة، وهذه بدورها تقود إلى نمو العجز في موازين المدفوعات وهكذا دواليك. ومما لا شك فيه أن هناك عوامل خاصة عديدة ساهمت بصورة مباشرة في استمرار نمو المديونية العربية وتفاقمها. من هذه الأسباب يمكن الوقوف على العوامل التالية:

1- تمويل عوامل التنمية عن طريق الاستدانة من الخارج وخصوصاً استيراد التكنولوجيات المتقدمة، وبراءات الاختراع، ومستلزمات تشغيل المنشآت الاقتصادية الحديثة.

2- الخلل في السياسات الاستثمارية المتبعة، وسوء إدارة الاستثمارات الممولة عن طريق القروض الخارجية، فبدلاً من التركيز على تنمية قوى الإنتاج المحلية والتصنيع وتصدير السلع الجاهزة، كما فعلت الدول المتقدمة، لجأت الدول العربية إلى استيراد السلع الرأسمالية الجاهزة بأسعار عالية وتصدير المواد الخام بأسعار منخفضة. هذا النوع من التخصص الإنتاجي أبقى الدول العربية في مهب الأزمات الاقتصادية الدولية.

3- فساد الأجهزة الحكومية و نمو ظاهرة الاستهلاك الترفي شجع كثيراً على نهب الاقتصاديات الوطنية بما في ذلك نهب القروض الخارجية وتهريبها إلى الخارج.

4- انخفاض أسعار المواد الخام في الأسواق الدولية مقابل تزايد معدلات الفائدة على القروض الخارجية.

5- استنزاف الثروات العربية في الحروب والصراعات العربية العربية أو مع الخارج وكذلك في الصراعات الداخلية، وتلبية متطلبات الاستهلاك الأمني وخصوصاً شراء الأسلحة التي لم تؤد خلال أكثر من نصف قرن إلا إلى مزيد من التدهور الأمني وعدم الاستقرار الخارجي والداخلي. تشير المعطيات إلى أن الدول العربية قد استوردت أسلحة خلال الفترة من عام 1978 إلى عام 1988 بقيمة تعادل 14 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، وأن أغلب صفقات شراء الأسلحة قد تم تمويلها عن طريق القروض الخارجية. وفي معطيات أخرى فقد أنفق العرب (باستثناء العراق) في عام 1985 نحو 48 مليار دولار على شراء الأسلحة، تراجع هذا الرقم إلى نحو 40 مليار دولار في عام 1995، أي ما يعادل على التوالي 10.7 و 7.9 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. أما العراق

فقد أنفق لوحده خلال حربه مع إيران (من 1981 إلى 1988) نحو 166.1 مليار دولار على تأمين مستلزمات الدفاع والأمن. وإذا أخذنا بعين الاعتبار تكاليف حرب الخليج الثانية وإجمالي الخسائر الأخرى ذات الصلة تصبح الأرقام خيالية [10].

4-3-3 الوجه الآخر للمدىونية العربية:

في مقابل المدىونية العامة للدول العربية البالغة كما ذكرنا نحو 500 مليار دولار (من دون ديون الدول النفطية) ثمة فوائض مالية عربية هائلة مستثمرة في الخارج، تختلف التقديرات بشأنها. فحسب تقديرات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية تبلغ نحو 2400 مليار دولار، غير أن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار تقدرها ما بين 800 و1000 مليار دولار [11]. القسم الأعظم من هذه الأموال تعود ملكيتها إلى الأفراد والمؤسسات الخاصة، تشكل جزءاً هاماً منها حصيلة النهب الذي تعرضت له الاقتصاديات الوطنية من قبل اللصوص قرايطيا الجديدة المنتشرة في الأجهزة الحكومية الفاسدة. وهناك قسم هام آخر تعود ملكيته إلى الحكومات وخصوصاً حكومات الدول النفطية. ومن المعروف أن هذه الاستثمارات العربية الخارجية تتعرض دائماً للتقلبات والأزمات التي تعصف بالاقتصاد العالمي بين الحين والآخر، عداك عن تحولها إلى أداة للضغط على الحكومات العربية بدلاً من كونها سلاحاً بيدها. وقد تجلى ذلك بكل وضوح بعد أحداث الحادي عشر من أيلول في الولايات المتحدة التي حملت القوى الإمبريالية والصهيونية المسؤولية عنها مباشرة للعرب والمسلمين. فقد كان من نتيجتها أن تمت مصادرة بعض هذه الاستثمارات تحت ذريعة تمويل الإرهاب، وانخفضت عائداتها نتيجة تراجع الفائدة على الدولار، وارتفعت تكاليف الاقتراض من الخارج وانخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية كثيراً، كما تراجعت عائدات السياحة.. الخ.

إن استعادة هذه الاستثمارات الخارجية ولو جزئياً يمكن أن يحسن كثيراً من واقع الاقتصاد العربي، غير أن ذلك يتطلب إرادة سياسية وروح وطنية بالإضافة إلى خلق البيئة الاستثمارية والمناخ الاستثماري الملائمين لجذبها. وبصورة أكثر تحديداً لا بد من اتخاذ الإجراءات الضرورية لضمان الاستثمار وحرية حركة رؤوس الأموال، وتطوير التشريعات الناظمة لعملية الاستثمار وتطوير البنية التحتية وخصوصاً ما يتعلق منها بمستلزمات النقل والمواصلات والكهرباء والماء.. الخ. تشير بعض التقديرات إلى حاجة الدول العربية فقط في مجال الاتصالات إلى 90 مليار دولار، وفي مجال الكهرباء والماء إلى 50 مليار دولار. كذلك لا بد من اتباع سياسات نقدية ومالية ملائمة، وتطوير الجهاز الإداري لجهة التقليل من الإجراءات البيروقراطية، ومحاربة الفساد الإداري والمالي.. الخ [12].

5- الاستنتاجات والمقترحات:

إن استمرار السياسات التنموية السابقة له معنى واحد فقط هو تنمية التخلف في الداخل وتضخم المدىونية العربية أكثر فأكثر، وبالتالي الارتهان السياسي للخارج. لذلك لا بد من قطع السيرورة السابقة وتغيير اتجاهها، وفي هذا المجال توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات والمقترحات:

5-1 الاستنتاجات:

تعود أسباب المدىونية في الدول العربية إلى الأسباب التالية:

أ- عجز الموازنات العامة للدولة

- ب- عجز موازين المدفوعات الخارجية
ج- سرقة الأموال العامة وترحيلها إلى الخارج.
د- فشل السياسات التنموية المتبعة، وخصوصاً التنمية عن طريق التضخم المقترحة من المؤسسات المالية الدولية.
هـ- عدم السيطرة على التضخم

2-5 المقترحات:

- 1- إعادة النظر في السياسات التنموية السابقة بحيث يتم التركيز على تنمية قوى الإنتاج والطاقات الإنتاجية وتطويرها، عوضاً عن تنمية الميول والنزعات الاستهلاكية المدمرة.
- 2- العمل على خلق المناخات الاستثمارية الملائمة، بما يعني ذلك خلق البيئة التشريعية والإدارية والتنظيمية الملائمة، بالإضافة إلى تطوير البنى التحتية، ومنافذ الدخول والخروج للاستثمارات ومستلزماتها.
- 3- تنمية الاتجاهات التصديرية في الاقتصاديات العربية وتحسين الصادرات السلعية المصنعة على قاعدة المنافسة بالسعر والجودة، وإيجاد بدائل محلية للعديد من المستوردات وخاصة المستوردات الغذائية.
- 4- تصحيح المالبات العامة للدول العربية وترشيدها بما يعيد التوازن إلى الميزانيات الحكومية، وإلى موازين المدفوعات، ويرفع الثقة بالسياسات المالية، فتتوقف رؤوس الأموال العربية والأجنبية عن الهروب.
- 5- استخدام القروض الخارجية حصراً في مجال الإنفاق الاستثماري على تطوير قوى الإنتاج والمشاريع الإنتاجية أو مشاريع البنية التحتية.
- 6 - تطوير الموارد المائية العربية وترشيدها بما يسمح بتطوير الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي، وتجاوز الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية إلى التصدير.
- 7- ترشيح الإنفاق الحكومي و الإنفاق العسكري منه على وجه الخصوص، في ضوء الاحتياجات الإدارية والأمنية الفعلية.
- 8- تطوير التعاون والتكامل العربي في المجال الاقتصادي، والانتقال من الاقتصاديات المتماثلة إلى الاقتصاديات المتكاملة.
- 9- تطوير النظم السياسية والإدارية العامة ومحاربة الفساد الإداري والمالي.
- 10- إن الوصفات السابقة وغيرها كثير تبقى بلا جدوى إذا لم تترافق بإصلاحات سياسية جذرية تعزز من خيارات الحرية والديمقراطية. ففي مناخ الحرية تنمو الروح الوطنية ويرتفع مستوى الإحساس بالمسؤولية، وفي إطار الديمقراطية تتعاظم فعالية القوى الاجتماعية المختلفة من خلال دفاعها عن مصالحها، وتتعزيز فرص سيادة القانون وفي المحصلة الوصول إلى مساومات تاريخية تسرع من التقدم الاجتماعي.

المراجع:

- 1- بول، روبرت. تخفيف أعباء الديون عن البلدان الفقيرة"، مجلة التمويل والتنمية، يصدرها صندوق النقد الدولي، العدد الصادر بتاريخ 2002/4/4، 29.

- 2- البنك الدولي، التمويل العالمي للتنمية، المجلد الثاني، جدول الدول لعام 2001.
- 3- صندوق النقد العربي. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2001، 281
- 8-World Bank, World debt tables, External debt of Developing countries, Washington, D C,2000&2005
- 4- صندوق النقد العربي > التقرير الاقتصادي الموحد لعام 2006، الملحق (2/2) من الفصل الثاني، والملحق (6/9) و (7/9) و (8/9) و (9/9) من الفصل التاسع.
- 5- صندوق النقد العربي. معهد السياسات الاقتصادية، سياسة إدارة الدين العام في البلدان العربية، أبو ظبي، أيار/ 1998، ص 32.
- 6- أبو العز، عزة. تجربة مصر في مجال إدارة الدين العام، صندوق النقد العربي، سلسلة بحوث ودراسات ومناقشات حلقات العمل، العدد الرابع، أبو ظبي، 1998، 76.
- 7- عمار، محمود (رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين في فرنسا).. معوقات الاستثمار في العالم العربي، برنامج "بلا حدود"، قناة الجزيرة الفضائية.
- 8- القدرة التنافسية للأسواق العربية. معهد السياسات الاقتصادية، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، العدد الخامس، من 5-7 تشرين الأول، أبو ظبي، 1999.
- 9- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الصفاة، 2000، 16-32
- 10- ملفات خاصة-النيون العربية: هموم وقيود، 2007/1/11، < WWW.aljazeera.net >
- 11- نعوش، صباح."أزمة المالية الخارجية للدول العربية"، دار المدى، دمشق، 1998، ص 79. أنظر أيضا نعوش، صباح "جدولة الديون" في مجلة المعرفة القطرية، العدد الصادر بتاريخ 2006/5/7، ص 3.